

## دراسة تطبيقية لمصطلح (حسن صحيح غريب) عند الإمام الترمذي

Applied research of ImamTermezi's "Hasan Sahih Ghareeb" terminology

الدكتور/ عزيز الرحمن مكي، والدكتور/ نقيب جان \*

\*الأستاذان المشاركان في كلية الشريعة بجامعة نجرهار - أفغانستان

### ملخص البحث

أكثر الإمام الترمذي في كتابه جامع الترمذي (أو سنن الترمذي) من استخدام مصطلحات حديثية مفردة ومركبة، ومن بين مصطلحاته المركبة مصطلح (حسن صحيح غريب). ونظرا لعدم وجود تفسير واضح لهذا المصطلح عن الإمام الترمذي واختلاف العلماء في تفسيره جاءت هذه الدراسة.

وقد تحدث العلماء عن الموضوع في كتب المصطلح وغيرها لكنهم لم يذكروا شواهد، فكان الهدف من هذه الدراسة الوقوف على حقيقة مفهوم هذا المصطلح مدعما بالأمثلة التطبيقية من واقع كتاب الجامع بنتيجة واضحة تضع حدا لهذا الإشكال. ونظرا لاختلاف نسخ جامع الترمذي فقد قمت بحصر الأحاديث التي اتفقت عليها النسخ في استعمال المصطلح المذكور حتى بلغ عددها (١٥٢) حديثا، وقسمت البحث إلى ثلاثة مطالب هي مفهوم مصطلح (حسن صحيح) ومفهوم (حسن صحيح غريب) والدراسة التطبيقية لهذا المصطلح.

**الكلمات المفتاحية:** مصطلح، حسن، صحيح، غريب، سنن، جامع.

### Abstract

Imam Termezi, in his book called " sunan- al – Termezi", used some terminologies. One of them is Hasan sahih.

As he did not explain that term, later on, some Scholars did Ijtihad about that term and gave different ideas about it.

Imam ibn al-Salah was the first who explained that term. But, there is also some criticism on ibn al-salah's explanation.

According to my information, no one has applied research on related Hadiths to the term.

So, I decided that, for the accurate understanding of the term, I would search those Hadiths for whom the term have been used.

To shorten my discussion, I selected those Hadiths for whom the term Hasan Sahih Ghareeb is used.

**Key words:** ImamTermezi, sunan- al – Termezi, Hasan Sahih Ghareeb, terminology.

## مقدمة

من مسائل أصول الحديث التي اختلف حولها وجهات نظر العلماء مصطلح (حسن صحيح غريب) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي في كتابه (جامع الترمذي) أو (سنن الترمذي) وسببه عدم وجود تفسير واضح عن الإمام الترمذي نفسه حول مصطلحاته المركبة في الكتاب، واختلاف درجات تلك الأحاديث، فاجتهد العلماء في تفسيرها وذهبوا فيها مذاهب شتى وغالب تلك الأقوال عارية عن الأمثلة من سنن الترمذي، لذلك دعت الحاجة إلى دراسة تطبيقية أرجو من خلالها أن أضيف جديدا إلى ما سبقه من الدراسات في هذا الموضوع والوصول إلى نتيجة مقبولة.

وقد اخترت مصطلح (حسن صحيح غريب) بين المصطلحات المذكورة للدراسة لخصر مجال الدراسة ليناسب مقالا علميا؛ لأن الأحاديث الموصوفة بهذا الوصف محدودة وهي المروية بإسناد واحد ممن نسبت إليه الغرابة.

## مشكلة البحث:

تدور حول عدم وجود تفسير واضح عن الإمام الترمذي نفسه حول هذا المصطلح المركب في الكتاب، واختلاف مراتب الأحاديث الموصوفة بهذا الوصف، واختلاف وجهات نظر العلماء في توجيهها، وعدم وجود أمثلة من واقع الكتاب.

## حدود الدراسة:

اقتصرت في هذا المقال على تناول مصطلح (حسن صحيح غريب) بالدراسة التطبيقية لاختلاف وجهات نظر العلماء حول إسناد الحديث الموصوف بهذا الوصف هل استوفى شروط الصحة أو لم يستوف شروط الصحة، فمن رأى أنه استوفى شروط الصحة فالحديث عنده صحيح، ومن رأى أنه لم يستوف شروط الصحة فالحديث عنده حسن كما قيل، فعبّر الإمام الترمذي عن هذا الوضع بالمصطلح المذكور، فأردنا في هذا المقال التأكيد من هذا الأمر بإيراد الأمثلة والدراسة التطبيقية من الكتاب.

وحيث إن نسخ جامع الترمذي مختلفة فيما بينها في الحكم على الأحاديث، حيث بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها بـ (حسن صحيح غريب) في النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر و من بعده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمهما الله تعالى (٢١٩) حديثا، بينما بلغ عددها في النسخة التي حققها الدكتور بشار عواد معروف (٢٤٥) حديثا، واتفقت النسختان على (١٥٥) حديثا فقط، لذلك اعتمدت العدد المتفق عليه بين النسختين وطرحنا ما اختلفت فيه النسختان.

## منهج الدراسة:

قمت بحصر الأحاديث التي وصفت بـ (حسن صحيح غريب) في النسخة المذكورة و ميزت منها ما كان منها مخرجا في الصحيحين أو أحدهما، كما ميزت الأحاديث التي وصف كل روايتها بأنهم ثقات، والأحاديث التي في أسانيدنا راو أو أكثر ممن قيل فيه (صدوق)، كما ميزت الروايات التي فيها راو دون مرتبة (الصدوق). واعتمدت في بيان مرتبة الراوي حكم الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (تقريب التهذيب). وأوردت لكل نوع مثلا وخرجته من المصادر ذات الصلة. وقد جعلت هذا البحث في ثلاثة مطالب وخاتمة:

## المطلب الأول: مفهوم مصطلح (حسن صحيح):

للعلماء في مفهوم مصطلح (حسن صحيح) توجهات مختلفة، أذكر فيما يلي أهمها مع الاعتراضات الواردة عليها:

أولاً: ذكر الإمام ابن الصلاح أن في مصطلح " حَسَنٌ صَحِيحٌ " إشكالا، لِقُصُورِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّحِيحِ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاجِدٍ جَمْعٌ بَيْنَ نَفْيِ ذَلِكَ الْقُصُورِ وَإِثْبَاتِهِ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا رُوِيَ بِإِسْنَادَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَسَنٌ، وَالْآخَرُ صَحِيحٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، أَيْ حَسَنٌ بِإِسْنَادٍ، صَحِيحٌ بِأَخْرٍ<sup>(١)</sup>.

ولتوضيح ذلك أذكر هذا المثال: قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ النَّقْفِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- رُبْعَةً لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ حَسَنَ الْجِسْمِ أَسْمَرَ اللَّوْنِ وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِجَعْدٍ وَلَا سَبْطٍ إِذَا مَشَى يَنْكَفَأُ.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ<sup>(٢)</sup>.

والحديث رواه الإمام البخاري من وجه آخر عن أنس، فقال: حَدَّثَنِي ابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَصِفُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فذكره<sup>(٣)</sup>.

فالحديث حسن بإسناد الترمذي لأن فيه حميد بن مسعدة وهو صدوق<sup>(٤)</sup>. وصحيح بإسناد البخاري لاستيفائه شروط الصحة.

ويتبين من كلام ابن الصلاح أنه قصر الحكم المذكور على الأحاديث التي لها إسنادان، لكن المتتبع لأحاديث الكتاب يجد أنه يحكم بالحكم المذكور على ما ليس له إلا إسناد واحد أيضاً، لذلك اعترض عليه الإمام تقي الدين محمد بن علي ابن دقيق العيد (المتوفى ٧٠٢ هـ) بأنه: "يرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حديث حسن صحيح، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد (ووجه) واحد"<sup>(٥)</sup>.

وأجيب عن هذا بأن مراد الترمذي بذلك تفرد أحد الرواة عن الآخر لا مطلق التفرد.

ومثال ذلك حديث خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَبْرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «مَنْ أَشَارَ عَلَيَّ أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ لَعْنَتُهُ الْمَلَأَتْهُ» قال الترمذي عقبه: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. فاستغربه مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ الْحَدَّاءِ لَا مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

واعترض عليه أيضاً الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى ٨٠٦ هـ) بأن هذا الجواب لا يمشى في المواضع التي يقول فيها الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، كحديث الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَقِيَ نَصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا»<sup>(٧)</sup>.

وتعقب الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (المتوفى ٧٩٥ هـ) ابن دقيق بقوله: "هذا فيه نظر؛ لأنه يقول كثيراً: (

حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)"<sup>(٨)</sup>.

**ثانياً:** وذكر ابن الصلاح أيضاً: أن المراد بِالْحُسْنِ قد يكون مَعْنَاةً اللَّغَوِيَّةَ، دُونَ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ<sup>(٩)</sup>.

واعترض عليه ابن دقيق العيد بأنه "يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ- بأنه حسن وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم"<sup>(١٠)</sup>.

واعترض عليه أيضاً الحافظ ابن حجر بأنه "يلزم عليه كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة الألفاظ بليغة، ولما رأينا الذي وقع له كثير الفرق، فإنه يذكر اصطلاحات متعددة مفردة ومركبة، فإنه لا محالة جار مع الاصطلاح، مع أنه قال في آخر جامعه بأنه يريد بالحسن حسن الإسناد"<sup>(١١)</sup>.

**ثالثاً:** ذكر ابن دقيق العيد أن الحسن عند الترمذي أعم من الصحيح فقال: "الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح وإنما يجنيه القصور حيث انفرد الحسن وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة؛ لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا، ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً ويؤيده تحسينهم للأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين"<sup>(١٢)</sup>.

واعترض عليه أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري: "أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً".

رابعاً: قيل: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد.

اعترض عليه الحافظ عماد الدين ابن كثير ( المتوفى ٥٧٧٤هـ) بقوله: في هذا نظر، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك" (١٣).

خامساً: أن " حسن صحيح" عند الترمذي دون الصحيح المفرد، لأن " صحيح" يعني الجزم بالصحة، و"حسن صحيح" جامع بين الصحة والحسن وليس بصحيح محض.

واستبعد هذا التوجيه أيضاً بأن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدنا في أعلى درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد يفرد الصحة إلا نادراً، وليس ما أفرد فيه الصحة بأقوى مما جمع فيه بين الصحة والحسن" (١٤).

سادساً: قال الحافظ ابن كثير: " الذي يظهر لي: أنه يُسَرَّبُ الحكم بالصحة على الحديث كما يُسَرَّبُ الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه " حسن صحيح " أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضه أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن. " (١٥).

اعترض عليه الحافظ العراقي بقوله: "هذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي" (١٦).

لكن الحافظ ابن حجر تعقب شيخه الحافظ العراقي بأنه ذهب إلى أن بين الحسن والصحة رتبة متوسطة (١٧).

سابعاً: قال بعض المتأخرين عن أصل الإشكال: بأنه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة إلى أحوال رواته عند أئمة الحديث، فإذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحاً عند قوم وحسناً عند قوم يقال فيه ذلك.

قال الحافظ ابن حجر معقبا عليه: " لو أراد ذلك لأتى بالواو التي للجمع فيقول: حسن وصحيح، أو أتى بأو التي هي للتخيير أو التردد فقال: حسن أو صحيح" (١٨).

ثامناً: قيل: يجوز أن يكون مراده أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الإسناد والحكم، فيجوز أن يكون قوله حسن أي باعتبار إسناده، صحيح أي باعتبار حكمه، لأنه من قبيل المقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة.

تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: " هذا يمشي على قول من لا يفرد الحسن من الصحيح، بل يسمى الكل صحيحاً، لكن يرد عليه أن الترمذي أكثر من الحكم بذلك على الأحاديث الصحيحة الإسناد".

تاسعاً: قال الحافظ ابن حجر: " واختار بعض من أدر كنا أن اللفظين عند الترمذي مترادفان، ويكون إتيانه باللفظ الثاني بعد الأول على سبيل التأكيد. كما يقال صحيح ثابت أو جيد قوي أو غير ذلك.

لكن اعترض ابن حجر بأن هذا قد يقدح فيه قاعدة أن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد؛ لأن الأصل عدم التأكيد، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك" (١٩).

وفي الختام عبر الحافظ ابن حجر عن ارتياحه إلى قول ابن دقيق العيد واعتبره أقوى الأجوبة وأقرب إلى المراد وقال: "إني لأميل إليه وأرتضيه" ثم قال: "وفي الجملة أقوى الأجوبة ما أجاب به ابن دقيق العيد" (٢٠).

و عبر عن رأيه هذا في نخبة الفكر بقوله: "فإن جُمعاً فللتردد في الناقل حيث التفرّد وإلا فاعتبار إسنادين" أي " أن تردّد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه حسنٌ باعتبار وصفه عند قوم، صحيحٌ باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حُذِفَ منه حرفُ التردد؛ لأنَّ حقه أن يقول: "حسنٌ أو صحيحٌ". (٢١)

**المطلب الثاني: مصطلح ( حسن صحيح غريب ):**

قال بعض المتأخرين في توجيه هذا المصطلح بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ، ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته في طبقة التابعي أو من بعده، ففي حالة صحة تلك الطرق يكون صحيحاً غريباً، و في حالة حسنها يكون حسناً غريباً، وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو صحيح حسن غريب". (٢٢)

فخلاصة ما تقدم أن الحديث الموصوف بـ ( حسن صحيح غريب ) هو الحديث الذي اختلفت جهات نظر العلماء حول إسناده هل استوفى شروط الصحة فيكون صحيحاً أو لم يستوف شروط الصحة فيكون حسناً.

**المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية:**

بعد عرض أقوال الأئمة في الموضوع أذكر ما توصلت إليه من خلال تتبع أحاديث الكتاب لمعرفة مدى مطابقة ما قيل حولها مع الواقع، فأقول:

بلغ مجموع أحاديث جامع الإمام الترمذي (٣٩٥٦) حديثاً، و يبلغ عدد الأحاديث الموصوفة بـ " حسن صحيح غريب" (٢٤٥) حديثاً في النسخة التي حققها الدكتور بشار عواد معروف، و(٢١٩) حديثاً في النسخة التي حققها الشيخ أحمد شاكر ثم الألباني، وبعد مقارنة الأحاديث في النسختين تبين أن العدد المتفق عليه بين النسختين في الأحاديث الموصوفة بذلك كالوصف هو (١٥٢) حديثاً، و قد تتبعنا تلك الأحاديث و راجعنا تراجم رجال أسانيدنا في كتاب (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر العسقلاني واحدا واحدا فتوصلنا إلى ما يلي:

١- منها حديث واحد متواتر ورقمه (٢٦٦١) وهو ( مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ) من رواية أنس.

٢- ومنها (٣٥) حديثاً اتفق على تخريجها الإمامان البخاري ومسلم وهي نوات الأرقام: ١٩٠، ٥٠٨، ٦٧٧، ٦٨٠، ٧٦٥، ٧٩٨، ٩٣٧، ١١٨٨، ١٣٠٣، ١٤٢٦، ١٦١٠، ١٥٤١، ١٦٧٢، ١٦٩٣، ١٧١١، ١٧٥٥، ١٧٨٧، ١٨٣١، ١٨٤٤، ٢٠٣٠، ١٨٤٥، ٢١١٩، ٢٣٦٥، ٢٢٤١، ٢٦٢٥، ٢٦٣٧، ٢٨٦٢، ٣٠٩٦، ٣١٨٠، ٣١٨٥، ٣٢٧٢، ٣٣٤٨، ٣٥٤٣، ٣٨٧٥.

و من بين هذه الأحاديث: الحديثان رقم (٥٠٨ و ٧٩٨) بنفس إسناده البخاري ومسلم، والحديث رقم (٧٦٥) بإسناد البخاري، والأحاديث نوات الأرقام ( ٦٨٠، ١٣٠٣، ١٤٢٦، ١٥٤١، ١٦٩٣، ٣٢٧٢ ) بإسناد مسلم، و رجال باقي الأسانيد رجال الصحيحين أو أحدهما ما عدا الحديثين رقم (١١٨٨ و ١٨٤٤) حيث إن شيخ الترمذي فيهما صدوق، والحديث رقم (١٧١١) شيخ الترمذي ثقة، والحديث رقم (٢٣٦٥) شيخه متروك، والحديث رقم (٣٨٧٥) شيخه ليس بالقوي.

وهاك المثال:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ عَلَى الْمُنْبَرِ (وَنَادُوا يَا مَالِكُ). قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ يَعْلى بْنِ أُمَيَّةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ (٢٣).

و أخرجه البخاري في صحيحه (١١٨٠ / ٣) عن قتبية به، و مسلم في صحيحه (٥٩٤ / ٢) عن قتبية وأبي بكر بن أبي شيبه و إسحاق بن راهويه به.

٣- و منها ( ٢٠ ) حديثاً انفرد الإمام البخاري بإخراجها في صحيحه وهي نوات الأرقام: ٤٨٠، ١٢٠٧، ١٣٢٠، ١٣٩١، ١٧٤٧، ١٧٥٤، ١٨١٠، ٢٢٩٠، ٢٣٦٣، ٢٣٦٧، ٢٤٠٨، ٢٧٢٣، ٢٩٤٦، ٣٠٩٧، ٣١١٠، ٣٢٦٢، ٣٤١٤، ٣٤٤١، ٣٤٥٣، ٣٦٨٧.

ومن بين هذه الأحاديث الأحاديث نوات الأرقام (٤٨٠، ١٧٤٧، ٢٣٦٣، ٣٤٤١، ٣٦٨٧) بنفس أسانيد الإمام البخاري، والباقي رجال أسانيد رجال الصحيحين أو أحدهما ما عدا: الحديث رقم (١٣٢٠) ففيه راو مقبول، والأحاديث نوات الأرقام (١٣٩١، ١٧٥٤، ٢٩٤٦، ٣٢٦٢) ففي أسانيد رواة في مرتبة صدوق.

و مثاله حديث الاستخارة:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ... الحديث.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْمَوَالِي. وَهُوَ شَيْخٌ مَدِينِيٌّ ثِقَةٌ رَوَى عَنْهُ سُفْيَانٌ حَدِيثًا وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الْمَوَالِي (٢٤).

رواه البخاري في صحيحه (١/٣٩١: ١١٠٩) و النسائي في سننه الكبرى (٣/٣٣٧) عن قتيبة به .

٤- و منها ( ٢٤ ) حديثا انفرد بإخراجها الإمام مسلم في صحيحه وهي نوات الأرقام: ٢١٠، ٦٩٣، ٧٩٦، ١١٥٨، ١٢٩٠، ١٥٢٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٨٤٤، ١٩٩٩، ٢١٥٦، ٢١٦٢، ٢٣٦٩، ٢٦٣٨، ٢٩٠٠، ٣٠٨١، ٣١٥٠، ٣٣٩٦، ٣٠١٤، ٣٤٨٧، ٣٥٣٨، ٣٥٤٧، ٣٥٩٢، ٣٦٤٩.

ومن بين هذه الأحاديث الأحاديث نوات الأرقام (٦٩٣، ٧٩٦، ١٩٩٩، ٢٦٣٨، ٣٤٦٩، ٣٦٤٩) بنفس إسناد الإمام مسلم، والباقي رجال أسانيد رجال الصحيحين أو أحدهما ما عدا: الحديث رقم (١٥٢٨) ففي إسناده راو مجهول الحال و آخر صدوق، و الحديثان رقم (١٨٤٤) و (٣١٥٠) ففيهما راو صدوق، والحديث رقم (٢١٥٦) حيث إن شيخ الترمذي فيه مستور الحال.

و مثاله حديث ( أن لكل أهل بلد رؤيتهم ) :

قال الإمام الترمذي: ٦٩٣: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالسَّامِ. قَالَ: فَقَدِمْتُ السَّامَ فَفَضِيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ هِلَالٌ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالسَّامِ فَرَأَيْنَا الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَأَنْتِ رَأَيْتَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتُهُ النَّاسَ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةَ. قَالَ: لَكِنْ رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومٌ حَتَّى نَكْمَلَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ نَرَاهُ. فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيِي مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ (٢٥).

و أخرجه مسلم في صحيحه (٢/٧٦٥) عن يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب و قتيبة وعلي بن حجر به.

و شيخ الترمذي علي بن حجر السعدي ثقة روى عنه البخاري ومسلم أيضا (٢٦).

٥- و منها ( ٣٢ ) حديثا جميع رواتها ثقات وهي نوات الأرقام: ٣٦٢، ٧٥٧، ٨٠٣، ١٢٥٠، ١٣٠٦، ١٦٠١، ١٨٤٥، ٢٢٤١، ٢٣٢٦، ٢٣٦٣، ٢٤٣٥، ٢٤٤٢، ٢٥٧٧، ٢٦٠٨، ٢٦٢١، ٢٦٢٩، ٢٧٥١، ٢٧٥٤، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٩٧٢، ٣٠٩٦، ٣١٠٨، ٣١٩٤، ٣٧٥٩، ٣٧٦٤، ٣٧٧٨، ٣٨٤٩، ٣٨٨٤، ٣٩١٨.

مثال: قال الإمام الترمذي ٨٠٣: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ أَنْبَأَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (٢٧).

و رجال هذا الإسناد كلهم ثقات رجال الكتب الستة غير أن حميد الطويل مدلس وقد عنعن (٢٨).

٦- و منها (٣٦) حديثا في أسانيد رواة أو أكثر في مرتبة ( صدوق، صدوق ربما أخطأ، صدوق كثير الخطأ، صدوق له أوهام)

ويبلغ عدد الرواة الموصوفين بأحد الأوصاف المذكورة (٨٢) روايا،

والأحاديث التي وردوا فيها هي ذوات الأرقام: ٤٢٠، ٤٢٨، ٦٠٧، ٨١٠، ١٠٣٩، ١٤٩٦، ١٥٣٦، ١٥٤٧، ١٦٢٧، ١٦٦٨، ٢١٥٢، ٢١٦٢، ٢٣٦٩، ٢٤٨٧، ٢٤٥٣، ٢٧٧٥، ٢٨٣١، ٢٩١٠، ٢٩٤٦، ٣٠٢٦، ٣٠٩٧، ٣١٤٠، ٣١٧٦، ٣١٩٦، ٣٢٧١، ٣٢٨٤، ٣٥٧٣، ٣٥٧٥، ٣٧١٥، ٣٧٢٤، ٣٧٣٨، ٣٨٠٠، ٣٨٥٦، ٣٩٠٨، ٣٩٣٨.

و هؤلاء الرواة اختلف فيهم أقوال أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من توسط، ولم نجد للإمام الترمذي كلاما في الجرح لا في هؤلاء ولا في رجال الأسانيد المتقدمة.

ونظرا لكثرة هؤلاء الرواة فنذكر نماذج منهم على سبيل المثال:

الحديث رقم (٤٢٠) في إسناده بشر بن معاذ العقدي أبو سهل البصري، قال أبو حاتم ومسلمة والنسائي: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر: صدوق<sup>(٢٩)</sup>.

الحديث رقم (١٦٦٨) في إسناده محمد بن عجلان المدني، وثقه سفيان بن عيينة وأحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي وقال الساجي: هو من أهل الصدق، قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة<sup>(٣٠)</sup>.

٧- و منها أربعة أحاديث في أسانيدنا راو مقبول أو ضعيف وتفصيلها كما يلي:

الف- الحديث رقم (١٥٨٣) في إسناده سعيد بن بشير الأزدي وهو ضعيف<sup>(٣١)</sup>.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ « أَقْتُلُوا شَيْوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ ». وَالشَّرْحُ الْعِلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يُنْبِئُوا. قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. ورواه الحجاج بن أرطاة عن قتادة نحوه.

رواه أحمد في مسنده (١٢ / ٥) وأبو داود في سننه (٥٤ / ٣) كلاهما من طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة به. والحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس<sup>(٣٢)</sup>.

ب- الحديث رقم (٢٥٥٤) في إسناده جابر بن نوح بن جابر الحماني وهو ضعيف<sup>(٣٣)</sup>.

قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ نُوحِ بْنِ الْحَمَانِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:- « تُضَامُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ وَتَضَامُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ؟ ». قَالُوا لَا. قَالَ: « فَإِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبِّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيِهِ ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

رواه ابن ماجه في سننه (٦٣ / ١) من طريق يحيى بن عيسى الرملي.

ج- الحديث رقم (٣٥٤٦) وفي إسناده عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو مقبول<sup>(٣٤)</sup>.

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَزِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْبَخِيلُ الَّذِي مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَىَّ ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

و من طريق عبد الله بن علي بن الحسين رواه النسائي في السنن الكبرى (٢٩١ / ٧) و (٢٨ / ٩) عن سليمان بن عبد الله عن أبي عامر العقدي به، وأحمد في مسنده (٢٥٧ / ٣ - ٢٥٨) عن عبد الملك بن عمير وأبي سعيد، والنسائي في السنن الكبرى (٢٨ / ٩) عن خالد بن مخلد القطواني، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال به، والبيهقي في شعب الإيمان (١٣١ / ٣) من طريق عبدالعزيز بن محمد عن عمارة بن غزية به. ولم أجد لعبد الله بن علي بن الحسين متابعا.



د-والحديث رقم (٣٧٠٢) في إسناده الحكم بن عبد الملك القرشي وهو ضعيف (٣٥).  
قال: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِبَيْعَةِ الرِّضْوَانِ كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ: فَبَايَعَ النَّاسَ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ». فَضَرَبَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى فَكَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- لِعُثْمَانَ خَيْرًا مِنْ أَيْدِيهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.  
الحديث لم يخرج له غير الترمذي.

### الخاتمة:

من خلال التفصيل المتقدم لأنواع الأحاديث و مراتب رواتها تبين بوضوح أن هناك فئات مختلفة من الأحاديث والرواة، وبالرجوع إلى ما ورد عن الإمام الترمذي عند الحكم على الأحاديث حينما يستعمل مصطلح (حسن صحيح غريب) نجد التعبيرات التالية:

١-حديث حسن غريب من حديث فلان.

٢-حديث حسن صحيح غريب لا نعرف كبير أحد عن فلان.

٣-حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان.

٤-حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وينطبق قول ابن دقيق العيد " حسن بإسناد وصحيح بإسناد آخر " على التعبيرين الأولين؛ لأن هذين المصطلحين لا يمتنعان كون الأحاديث جاءت من وجه آخر، أما مصطلح " حسن صحيح غريب من هذا الوجه " أو مصطلح "حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان" ، فإنه ينطبق عليهما اختلاف العلماء في حق الراوي هل هو ثقة أو صدوق.

### التوصيات والمقترحات

أوصي قارئ جامع الترمذي أن ينتبه لمنهج الإمام الترمذي في المصطلحات المركبة مثل: حسن صحيح، حسن صحيح غريب... وغيرها.

يرجى من الباحثين بيان منهج المحدثين في الحكم على الحديث والراوي لإزالة الإشكال والتناقض.

يرجى من القارئ والباحث تطبيق القواعد على الجزئيات بالنظر إلى منهج المؤلف في الحكم على الحديث.

يرجى من الباحثين الاهتمام بالدراسة المتعمقة للمصادر الحديثية.

إنشاء مراكز متخصصة لخدمة السنة النبوية ودعمها مادياً ومعنوياً.

نشر البحوث العلمية القيمة عن طريق وسائل النشر المختلفة وإيجاد التسهيلات اللازمة للباحثين في مجال خدمة السنة النبوية.

### مصادر البحث:

(١) مقدمة ابن الصلاح، تأليف: عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار

الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. ص ٣٩.

(٢) سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ٢٣٣ / ٤ رقم

الحديث ١٧٥٤.



- (٢) صحيح البخاري ، تأليف محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، الناشر : دار ابن كثير ،  
اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ - ١٩٨٧ . ٣ / ١٣٠٢ : ٣٣٥٤ .
- (٤) تقريب التهذيب، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عؤامة، دار الرشيد، حلب،  
سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ. ص ١٨٢، رقم: ١٥٥٩
- (٥) الاقتراح في فن الاصطلاح، تأليف: الحافظ تقي الدين محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد. ص ٤ .
- (٦) التقييد والإيضاح ، تأليف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة  
المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. ص ٦١. وانظر الحديث في سنن الترمذي ٤ / ٤٦٣ .
- (٧) التقييد والإيضاح، ص ٦١. وانظر الحديث في سنن الترمذي ٣ / ١١٥ .
- (٨) شرح علل الترمذي، تأليف عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة  
الثانية، ٤٢١هـ ، ٢٠٠١م . ١ / ٢٢٦ .
- (٩) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩ .
- (١٠) الاقتراح في فن الاصطلاح، ص ٤ .
- (١١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ،  
مطبعة التوعية الإسلامية، القاهرة، مصر. ص ٣٠ .
- (١٢) الاقتراح في فن الاصطلاح ، ص ٤ .
- (١٣) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، تأليف أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. شرح أحمد محمد شاكر، تحقيق: بديع  
السيد اللحام، دار الفيحاء، عام الطبع ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. ص ٥٣ .
- (١٤) شرح علل الترمذي ١ / ٢٢٦ .
- (١٥) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، ص ٥٣ .
- (١٦) التقييد والإيضاح ١ / ٦٢ .
- (١٧) النكت على كتاب ابن الصلاح، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : الدكتور ربيع  
ابن هادي عمير ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م، الناشر : الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية. ١ / ٤٧٦ .
- (١٨) النكت ١ / ٤٧٧ .
- (١٩) النكت ١ / ٤٧٩ .
- (٢٠) النكت ١ / ٤٧٩ .
- (٢١) نزهة النظر، ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٢٢) شرح علل الترمذي ١ / ٢٢٦ .
- (٢٣) سنن الترمذي ٢ / ٣٨٢ رقم الحديث: ٥٠٨ .
- (٢٤) سنن الترمذي ٢ / ٣٤٥ : ٤٨٠ .
- (٢٥) سنن الترمذي ٣ / ٧٦ : ٦٩٣ .
- (٢٦) انظر: تقريب التهذيب ص ٣٩٩، رقم: ٤٧٠٠ .

- (٢٧) سنن الترمذي ٣ / ١٦٦ : ٨٠٣ .
- (٢٨) انظر: تقريب التهذيب ص ١٨١ ، رقم الترجمة: ١٥٤٤ .
- (٢٩) انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٤٠١ ، تقريب التهذيب ص ١٢٤ رقم : ٧٠٢ .
- (٣٠) انظر: تهذيب التهذيب ٩ / ٣٠٣ - ٣٠٥ ، تقريب التهذيب ص ٤٩٦ ، رقم: ٦١٣٦ .
- (٣١) انظر: تقريب التهذيب ص ٢٣٤ ، رقم: ٢٢٧٦ .
- (٣٢) انظر: تقريب التهذيب ١٥٢ ، رقم: ١١١٩ .
- (٣٣) انظر: تقريب التهذيب ص ١٣٦ ، رقم: ٨٧٦ .
- (٣٤) انظر: تقريب التهذيب ص ٣١٤ ، رقم : ٣٤٨٤ .
- (٣٥) انظر: تقريب التهذيب ص ١٧٥ ، رقم: ١٤٥١ .

جميع الحقوق محفوظة © 2020 ، الدكتور/ عزيز الرحمن مكي، والدكتور/ نقيب جان، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)